

المتمنع أصلاً فبقدر ان الضرورة مسدودة عن طرف الوجود فنقول الوجود
 الوجود حصل بقدره كما تم تعريف المتمنع بقوله **قال** سواه وغيره **قوله**
 التصريح ان في قوله سواه ان كانا راجعين الى المتمنع بلزم ان يكون
 الواجب ممكن لا يصدق عليه انه غير المتمنع وان كانا راجعين
 الى الواجب بلزم ان يكون المتمنع ممكن لا يصدق عليه انه غير الواجب
 فوجب ان يكون احد الطرفين راجعاً الى المتمنع والآخر الى الواجب
 حتى يكون المعنى صحيحاً اي سوى المتمنع وغير الواجب هذا هو الابد
 بالامكان الامكان الخاص في سلب الضرورة عن الطرفين
 بخلاف ان يكون الطرفين راجعين الى المتمنع فقط فيجب ان يكون
 الامكان عقيداً بجانب الوجود اي يكون الضرورة مسدودة بجانب
 الوجود فيكون الواجب ممكناً بخلاف المتمنع او الى الواجب فقط فالامكان
 فيكون عقيداً بجانب الوجود اي يكون الضرورة مسدودة بجانب
 الوجود فيكون المتمنع ممكناً بخلاف المعنى لكن هذا التوجيه في سلب
 بعض المقام فان ثبت الطرف في قوله يمكن سواه فيلزم ان الطرف
 لا يتبع فاعلم ان اذا افسر بالضرورة فجاز قوله اي سوى
 بجري غير جواز وتوجب في طرفه كقولهم لم يبق سوى
 العدم وان ضمني فاعلم ان سبق فان قلت ان ذلك سواه بمعنى

هذا هو الابد
 بالامكان
 الخاص في سلب
 الضرورة عن
 الطرفين
 بخلاف ان
 يكون الطرفين
 راجعين الى
 المتمنع فقط
 فيجب ان يكون
 الامكان عقيداً
 بجانب الوجود
 اي يكون
 الضرورة
 مسدودة
 بجانب
 الوجود
 فيكون
 الواجب
 ممكناً
 بخلاف
 المتمنع
 او الى
 الواجب
 فقط
 فالامكان
 فيكون
 عقيداً
 بجانب
 الوجود
 اي يكون
 الضرورة
 مسدودة
 بجانب
 الوجود
 فيكون
 المتمنع
 ممكناً
 بخلاف
 المعنى
 لكن
 هذا
 التوجيه
 في سلب
 بعض
 المقام
 فان ثبت
 الطرف
 في قوله
 يمكن
 سواه
 فيلزم
 ان الطرف
 لا يتبع
 فاعلم
 ان اذا
 افسر
 بالضرورة
 فجاز
 قوله
 اي سوى
 بجري
 غير
 جواز
 وتوجب
 في طرفه
 كقولهم
 لم يبق
 سوى
 العدم
 وان
 ضمني
 فاعلم
 ان سبق
 فان قلت
 ان ذلك
 سواه
 بمعنى

المتمنى وان حصل لم يجرى واشتمل الزهراء والقطار والفقير
 وصدده القهقريه منكم المنكره ان لا تصانع على التقيض بل ان في كسر
 الامتناع فقدم فان قلت الواجب التمام والتمنع الفاعل للوجوب
 الملائم وان كان بمعنى محال لا يستفاد لا بمعنى انه من حيث علم مع
 انه بمعنى المحض قلت اذا دخل الالف واللام على اسم الفاعل
 استوى الجميع اي المسمى والحال والاسم فاستفاد ذلك لانه ضمن بالتحقيق
 لكن عدل عن صيغة الى صيغة اسم الفاعل لكونه اوضح الالفاظ
 واللام على الفعل الصريح لقول من رتب بالصفات الوجودية
 الان او هذا في مسند كذا المتمنع والممكن وانما اخصرت الاشياء
 في الواجب والتمنع والممكن لان المشي في اما ان يكون وجوده
 معترضاً في الوجود او لا يكون في شي منهما الاول الوجود والتمنع
 المتمنع والثالث الممكن واما بيان وجه التحريم وجه الترتيب ان الشيء
 ان كان يكون مسلوب الضرورة عن احد الطرفين او عن الطرفين معا
 والتمنع في الممكن ولا اول اما ان يكون السلب من جانب الوجود
 او من جانب العدم الثاني الواجب الاول المتمنع فان قلت لا عدم
 للوجوب اصلاً فبقدر ان الضرورة مسدودة عن طرف العدم
 قلت العدم للوضوح حاصل كما تم تعريف الواجب وكذا الوقت لا وجود

هذا هو الابد
 بالامكان
 الخاص في سلب
 الضرورة عن
 الطرفين
 بخلاف ان
 يكون الطرفين
 راجعين الى
 المتمنع فقط
 فيجب ان يكون
 الامكان عقيداً
 بجانب الوجود
 اي يكون
 الضرورة
 مسدودة
 بجانب
 الوجود
 فيكون
 الواجب
 ممكناً
 بخلاف
 المتمنع
 او الى
 الواجب
 فقط
 فالامكان
 فيكون
 عقيداً
 بجانب
 الوجود
 اي يكون
 الضرورة
 مسدودة
 بجانب
 الوجود
 فيكون
 المتمنع
 ممكناً
 بخلاف
 المعنى
 لكن
 هذا
 التوجيه
 في سلب
 بعض
 المقام
 فان ثبت
 الطرف
 في قوله
 يمكن
 سواه
 فيلزم
 ان الطرف
 لا يتبع
 فاعلم
 ان اذا
 افسر
 بالضرورة
 فجاز
 قوله
 اي سوى
 بجري
 غير
 جواز
 وتوجب
 في طرفه
 كقولهم
 لم يبق
 سوى
 العدم
 وان
 ضمني
 فاعلم
 ان سبق
 فان قلت
 ان ذلك
 سواه
 بمعنى

19